وإذا كانت الجهود قد بذلت لحدّ اليوم في تكوين فيزيائيين للمستشفيات والباحثين، فإنّ الأمر سيتعلّق في السنوات المقبلة بدعم هذا المجهود ودراسة جانب برنامج البحث والتنمية بالتعاون الوثيق مع القطاعات المستعملة، لا سيما مصالح الطب النووي والعلاج بالأشعّة الموجودة على مستوى المراكز الجامعية الاستشفائية.

4 - التدابير المؤسّساتية والتنظيمية :

نظرا لبرنامج البحث والتنمية المقدّم أعلاه فإنّه لمن الضروري إلزاميا، على المستوى التنظيمي ترتيب النشاط في تنظيم يسمح بضمان فعالية للقرارات الواجب اتخاذها في الميدان.

وعليه، وبالتوازي مع الرّسم البياني الّذي يتمثّل في جمع أهمّ النشاطات النوويّة الجارية في الأقطاب العلمية الثلاثة وهي عين وسّارة ودرارية وفرانتز فانون، يصبح من الأهمية القصوى القيام بإنشاء محافظة للطاقة النوويّة مكلّفة بترقية النشاطات النوويّة وكذا التنسيق والانسجام وتنفيد البرامج التي من شأنها التمكين من الوصول إلى الأهداف المحدّدة بالنسبة للبرنامج النووي.

في إطار هذه الهيئة وكلما تجسّد البرنامج النووي لا سيما بوضع المنشآت النوويّة للقوّة التي تشرك التجهيزات الثقيلة وكميات الموادّ النوويّة الهائلة، ينبغي الشروع في إنشاء هيئات تنظيمية للحماية من الإشعاعات والتلاؤم ومراقبة الموادّ النوويّة.

أخيرا، ونظرا للأهداف الموكلة لتحويل التقنيات النوويّة نحو القطاعات المستعملة، فإنّه من المهمّ تحديد شكل من التنظيم (تقديم الخدمات ومكتب دراسة...) وهذا بغية تمييز، على مستوى المخطّطات التنظيمية والوسائل الواجب توفيرها، جوانب البحث والتنمية وتقديم الخدمة والمساعدة التقنية.

5 - تطوير الموارد البشرية :

تتكوّن الطاقة البشرية العلمية في المجال النووي من 459 باحث دائم وعشرون باحثا على الأكثر بشكل جزئي. وقد تمّ تكوين أغلبية 459 باحث في وحدات البحث نفسها وفق برامج تستجيب لمتطلباتها. تتطلب تحقيق الأهداف المسطّرة في البرنامج النووي موارد بشرية جديدة ويتمثّل الهدف المحدّد في مضاعفة عدد الباحثين الدّائمين وهم 918 سواء عن طريق التوظيف أو عن طريق التكوين. أما فيما يتعلّق بالباحثين بشكل جزئي فإنّه ينبغي تجنيد 195 باحث حتى سنة 2002. وسيتكوّن هذا العدد أساسا من أساتذة يعملون في الجامعات والمراكز الجامعية وسيعملون في شكل شركاء أو متعاقدين لا سيما في المشاريع المتعلّقة بالعلوم والفيزياء النوويّة.

الطاقات المتجدّدة

1 - الأهداف الاجتماعية والاقتصادية :

ينبغي لإدراك أهمية الطاقات المتجدّدة في الجزائر والرهانات المعتبرة التي تحملها، أوّلا التذكير بالموارد الموجودة لهذه الطاقات كالحقل الشمسي الهائل الّذي يغطّي مساحة 2.381.745 كلم2 بطاقة تفوق 3000 ساعة إشماس سنويّا ووجود نسبة طاقوية معتبرة من الرياح ونسبة حرارية جوفية.

ومن جهة أخرى، فإنّ هذه الطاقات صافية ومتجدّدة تستعمل في مكان وجودها والطابع اللاممركز يصلح جيدا للوضع المتفرّق للمناطق ذات الكثافة السكانية القليلة، وعليه فإنّه بإمكانها المساهمة في حماية البيئة وتكون كبديل في المستقبل للطاقات المعهودة خاصة في عالم الريف الّذي يشكّل سوقا محتملة بسبب تكلفة إيصال الكهرباء الباهظة عن طريق الأسلاك.

تنفع هذه الطاقات إذن لمستقبل الريف وهي ضد عزلته وللصّحّة والتزويد بالمياه وضد النزوح الريفي ولتنمية الرعي وضد إتلاف الغابات وهي لصالح المواصلات السلكية واللاسلكية مما ينجر عنه استقرار السكان في مناطقهم الأصلية يحذوهم الأمل في آفاق واعدة فيما يتعلّق بحياتهم.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإنّ الدور الاستراتيجي الّذي يلعبه الغاز الطبيعي والبترول في